الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣١
المعقودة يوم الجمعة
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الاعمال : المخدرات (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.31
13 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57565 ٠٤٩٠ش(٩٢)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٥ من جدول الاعمال : المخدرات (تابع) (A/47/80-S/23502 ، و A/47/82-S/23512 ، و A/47/210 ، و A/47/312-S/24238 ، و A/47/344 ، و A/47/375-S/24429 ، و A/47/378 ، و A/47/391 ، و A/47/471 ، و A/47/564)

١ - السيد موتسيك (اوكرانيا) : قال إن انتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها بشكل غير مشروع لا تزال تمثل خطرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا في جميع البلدان عمليا . وهي أيضا أنشطة تحبط مكافحة الارهاب والفساد ومتلازمة نقص المناعة المكتسب . وبالإضافة الى ذلك ، فإن عدم الاستقرار السياسي والانتقال الى الاقتصاد السوقي في بعض الدول ، الى جانب أن الاتجار بالمخدرات أصبح أحسن تنظيما ، هي عوامل تيسّر إقامة أسواق ومسالك توزيع جديدة . ولذلك فإن الجهود النشطة لتعزيز مكافحة المخدرات هي أنشطة أساسية على جميع الاصعدة . وأعرب المتكلم في ذلك السياق عن عميق تقدير وفده للاعمال التي يقوم بها برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وهو يؤيد النهج الذي يسلكه ذلك البرنامج ، والذي يولي أهمية متساوية للحد من طلب المخدرات غير المشروعة ومن عرضها ، ومكافحة الاتجار بالمخدرات . وبالإمكان التوصل الى نهج عالمي اشمل إذا ما اتخذت أيضا التدابير الوقائية المناسبة .

٢ - ومضى قائلا إن وفده لاحظ بارتياح أن انشطة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد وُسّع ليشمل مناطق جديدة ودولا حديثة الاستقلال ، لا سيما في اوروبا الشرقية ، بما فيها الدول التي اقيمت في إقليم الاتحاد السوفياتي سابقا . والى حد وقت قريب ، وباستثناءات قليلة جدا ، كانت المخدرات غير المشروعة الوحيدة في اوكرانيا محلية الاصل ، وهو أمر قد تفسره صرامة مراقبة الحدود آنذاك وعدم قابلية العملة للتحويل . بيد أن اوكرانيا تقوم الآن بتوحيد تشريعاتها الحدودية وتوسيع روابطها الدولية ، فاصبحت المخدرات تجد بانتظام طريقها الى البلد من الخارج ، بشكل يؤكد ، على ما يبدو ، الرأي القائل إن منطقة اوروبا الشرقية أصبحت هدفا جديدا للمتجرين بالمخدرات . وقال المتكلم إن ذلك يدعو الى الزيادة من تعزيز أنشطة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تلك المنطقة .

٣ - واستطرد قائلا إن وفده يدعم تماما انشطة البرنامج الرامية الى كفالة انضمام جميع الدول الى المعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات - واحترام تلك

(السيد موتسيك ، اوكرانيا)

المعاهدات . وقد صدقت اوكرانيا على الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث التي اصبحت تمثل جزءا من تشريعاتها الوطنية وفقا لقانون سُنّ في عام ١٩٩١ . وقال المتكلم إنه يولي أهمية كبيرة الى تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما بين الدول لمكافحة الاتجار بالمخدرات ؛ وانه ينبغي لهذا التعاون فيما بين دول اوروبا الشرقية والغربية أن يكون أحد محاور المناقشات عندما يجتمع رؤساء وكالات انفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات ، في فيينا في عام ١٩٩٣ . وقد شُدّد على التعاون بين الدول لمكافحة الاجرام ، الذي يتضمن تجارة المخدرات غير المشروعة ، في اجتماع لوزراء خارجية رابطة الدول المستقلة واستونيا ولاتفيا في العاصمة الاوكرانية كياف في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ . وقد ابرمت اوكرانيا في ذلك الاجتماع عددا من الاتفاقات الثنائية بشأن التعاون في مجال مكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٤ - وأردف قائلا في ختام كلمته إن وفده يولي أهمية خاصة لعقد الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات ، الذي يمثل فرصة ممتازة لتوسيع الوعي والمساهمة النشطة في مكافحة المخدرات على الاصعدة الدولي والوطني والإقليمي . وفي الاثناء ، فإن لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة واحترامها بشكل كامل أقصى درجات الاهمية .

٥ - السيد ديكاني (هنغاريا) : قال إن وجود استراتيجية عامة منسقة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يتطلب إيلاء الاهتمام الواجب الى طابع مشكلة المخدرات الشديد التعقد ، بما في ذلك دوافع مستعملي المخدرات والظروف السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي يجري فيها انتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين .

٦ - ومضى قائلا إن برنامج المراقبة الدولية للمخدرات قد تمكن الى حد الآن ، تحت رئاسة ماهرة ، من تحقيق اهدافه . ومما يجدر بالذكر بشكل خاص جهود البرنامج ليستعمل بفعالية موارد مختلف وكالات الامم المتحدة والقيام في الوقت نفسه بكفالة نهج منسق وعلى درجة عالية من الكفاءة المهنية في تنفيذ المشاريع . وقال إن بلده يرى أنه ينبغي للبرامج في ميدان مراقبة المخدرات ان تكون نتيجة حوار بنّاء بين البلدان المانحة والمستفيدة . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي لمخططي البرنامج أن يخصصوا الموارد بشكل انصف بين البرامج المصممة للحد من الطلب والبرامج الرامية الى منع انتاج المخدرات والاتجار بها وأن يأخذوا في اعتبارهم تنفيذ العرض والطلب .

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

ولبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات عدد من الاولويات الهامة : تعزيز علاقته بالامم المتحدة والوكالات الاخرى ؛ وتوسيع قاعدة المانحين ؛ وتقديم المساعدة القانونية لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات ؛ وتعزيز مراقبة انتاج المخدرات والاتجار بها . ويمكن أن تضاف الى تلك القائمة عدة أولويات أخرى في الاجلين المتوسط والطويل : الوقاية ؛ واقامة حوار متواصل بين القارات ؛ ووضع استراتيجيات محلية وإقليمية ووطنية .

٧ - واستطرد قائلا إن تخطيط السياسة العامة في مجال مراقبة المخدرات يتوقف المخدرات على توافر معلومات متماسكة وموثوق بها . وعلى المجتمع الدولي أن يكفل تمكين برنامج المراقبة الدولية للمخدرات من تقديم بيانات عن الاتجاهات في إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في جميع انحاء العالم ، وفي ذلك الصدد ، تُعتبر الزيادة من تحسين النظام الدولي لتقييم اساءة استعمال المخدرات عملية جيدة جدا .

٨ - وأردف قائلا إن للبيانات الموثوق بها اهمية خاصة بالنسبة لمنطقة اوروبا الشرقية ، حيث احدثت التغيرات الاجتماعية العميقة موجة جديدة من انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وتود هنغاريا أن تشكر برنامج المراقبة الدولية للمخدرات وغيره من الوكالات الدولية والبلدان المانحة لما قدمته من مساعدة ، في إطار برنامج طريق البلقان ، على تعزيز خدمات انفاذ القوانين في المنطقة . وفي الوقت نفسه ، توافق المجلس الدولي لمراقبة المخدرات على أنه ينبغي الاهتمام أيضا بتعزيز الجهود الرامية الى منع اساءة استعمال المخدرات ومعالجة مسيئي استعمال المخدرات وتأهيلهم وإعادة ادماجهم . وليس للبعض من البلدان ومنها بلدان اوروبا الوسطى ، سوى معلومات محدودة في مجال المخدرات ، لا سيما في مجالات التثقيف والوقاية والعلاج ، ولذلك فهي تحتاج الى قدر أكبر من موارد البرنامج للبحث والتقييم التطبيقيين .

٩ - واستدرك قائلا إنه رغم الزيادة التي شهدها عام ١٩٩٢ في مجال مصادرة المخدرات ، لا تزال منطقة البلقان تشكل طريقا رئيسيا الى اوروبا في الاتجار غير المشروع بالمخدرات . والمتجرون بالمخدرات يتكيفون مع التغيرات السياسية في المنطقة : فقد أحدث النزاع في يوغوسلافيا سابقا تحولا في أنماط الاتجار التقليدية

(السيد ديكاني ، هنغاريا)

الى هنغاريا ، فأصبحت جزءا هاما في طريق العبور . وقال الممثل إن بلده ، خلافا لبعض المعتقدات ، ليس فيه مخازن غير مشروعة للمخدرات أو مختبرات سرية وهو لا يمثل الى حد الآن سوقا ذات أهمية للمخدرات الشديدة التأثير . وقال إن سلطات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في بلده مقرة العزم على منع حدوث أية زيادة ذات شأن في معدلات توزيع المخدرات واستهلاكها ، يدعمها في ذلك برنامج المراقبة الدولية للمخدرات .

١٠ - وأردف قائلا إن بلده اتخذ عددا من الخطوات في مكافحة المخدرات . وقد اشترك في الفرقة العاملة المعنية بالمواد الكيميائية ، ثم أدرج توصيات الفرقة العاملة في تشريعاته الوطنية . وأنشأ نظام إبلاغ عن إنتاج وتصدير وتوريد السلائف العشر الجديدة المستهدفة . وهو يستعد حاليا للتصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ووضع أنظمة قانونية تتعلق بغسل الاموال . وسوف ينظر البرلمان الهنغاري في تعديل القانون الجنائي للبلد ، بما في ذلك الاحكام المتعلقة بموزعي المخدرات ومسيئي استعمالها . وتقوم هنغاريا أيضا بوضع استراتيجية وطنية لمنع إساءة استعمال المخدرات سوف تتضمن تثقيفا موجها لاطفال المدارس في مجال مكافحة المخدرات ، والتشديد على المسؤولية على الصعيد المحلي ، واستحداث خدمات للعلاج وإعادة التأهيل .

١١ - السيد أنصاري (باكستان) : قال إن وفده يشعر بقلق شديد بسبب تفاقم إساءة استعمال المخدرات بشكل مشهود في السنوات الاخيرة ، مما تسبب في ارتفاع معدل الإجرام والعنف والفساد وفي استنزاف موارد كان من الممكن استعمالها في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية . ولا توجد أي دولة بمأمن من هذه المشاكل ؛ ولذلك لا يمكن حلها إلاّ عن طريق جهد دولي منسق . وفي هذا الصدد ، أعرب المتكلم عن أمله في أن يكون إنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وهو آلية مصممة لتنسيق جميع أنشطة منظومة الامم المتحدة في هذا الميدان ، وسيلة فعّالة لتنفيذ برنامج العمل العالمي .

١٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي لاي استراتيجية ناجحة في مجال مراقبة المخدرات أن تعترف بأن إنتاج المخدرات وتوريدها واستهلاكها أمور مترابطة يجب مواجهتها بوصفها مشكلة واحدة . وشهدت السنوات الاخيرة تزايد الغموض في التمييز بين الدول المنتجة

(السيد أنصاري ، باكستان)

والمستهلكة : وتواجه دول الإنتاج والعبور التقليدية طلبا متزايدا على المخدرات وأصبحت دول الاستهلاك التقليدية تشترك في الإنتاج ، لا سيما المؤشرات العقلية والسلائف الكيميائية . وأعرب عن موافقة حكومته على أن لتخفيض الطلب أهمية أساسية ورحب في ذلك السياق بإعلان لندن لعام ١٩٩٠ المعني بالحد من الطلب .

١٣ - واستطرد قائلا إن التدابير الرامية إلى الحد من الإنتاج ومن الاتجار لن تكون فعّالة إلا إذا رافقتها إجراءات تقدم فرصا اقتصادية بديلة لمنتجي المخدرات . بيد أنه يصعب غالبا إيجاد محاصيل نقدية بديلة يكون لها ما لمحاصيل المخدرات من جاذبية مالية . وعلى المجتمع الدولي أن يشجع منتجي المخدرات بشكل غير مشروع على استبدالها بمحاصيل أخرى عن طريق عرض أسعار معقولة لمنتجاتهم ، ووصول أحسن الى الأسواق العالمية . ومن الضروري ، بشكل خاص ، تقديم المساعدة الاقتصادية إلى المزارعين في مناطق زراعة الخشخاش وإقامة صناعات في تلك المناطق كمصدر بديل للعمالة والدخل .

١٤ - وأردف قائلا إن إنفاذ القانون جانب حيوي آخر في مراقبة المخدرات . ويجب أن يكون لوكالات إنفاذ قوانين المخدرات ما يلزم من معدات للوفاء بمهامها ومن مساعدة مالية لتغطية التكاليف التنفيذية وتكاليف تدريب الموظفين .

١٥ - ومضى قائلا إن حكومته تؤيد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وترحب باستراتيجيتها المتوازنة الشاملة . بيد أنه يود التشديد على أن جميع إجراءات البرنامج يجب أن تهتدي فقط بمبادئ القانون الدولي ومعاييره ، لا سيما ما ورد منها في ميثاق الأمم المتحدة .

١٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي ، بدلا من أن ينفق طاقته على إقامة هياكل جديدة ، أن يسند جهوده إلى مجموعة الاليات والمبادئ التوجيهية والصكوك الموجودة في ميدان مراقبة المخدرات ، وهي آليات ومبادئ وصكوك أكثر من كافية .

١٧ - وأردف قائلا إن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والطلب عليها بدأ يأخذ في باكستان أبعادا تبعث على الذعر ، وتحدث مشاكل اجتماعية - اقتصادية ومالية خطيرة . وتمثلت استجابة حكومته في تعزيز هياكلها الإدارية وآليات الإنفاذ واتخاذ عدد من

(السيد أنصاري ، باكستان)

التدابير ، منها إنشاء فرقة عاملة لمكافحة المخدرات بالتحقيق مع المتجرين الرئيسيين بالمخدرات غير المشروعة ومقاضاتهم ؛ ومن تشريعات تتناول المتجرين بالمخدرات ومصادرة الحصائل المتصلة بالمخدرات ؛ وكذلك تكثيف تدابير منع المخدرات . وتقدم معالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم في المستشفيات الحكومية ، وعن طريق هياكل طبية خاصة ، وفي مراكز لإزالة التسمم . وقد وضعت الحكومة بالفعل مادة الانمدريت الاستيكي على قائمة المواد التي لا يمكن استيرادها إلا بإذن خاص وهي تنظر حاليا في أن تدرج في تلك القائمة جميع المواد المذكورة في الجدولين الاول والثاني من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي وقعت عليها باكستان . وتقوم حكومة باكستان حاليا بحملة تثقيفية عن الآثار الضارة لإساءة استعمال المخدرات وهي تخطط لتدريب الخبراء والعمال المجتمعيين على أساليب منع إساءة استعمال المخدرات .

١٨ - واختتم كلمته قائلا إن بلده يشترك بنشاط في الجهود التي تبذلها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لمكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة ، وهي طرف في اتفاقية الرابطة ، المعنية بالمخدرات . ودخل بلده أيضا في اتفاقات ثنائية مع إيران والهند لتبادل المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات عبر الحدود .

١٩ - السيد لونا (بيرو) : قال إن المرحلة الحالية من الحرب الدولية على المخدرات تتسم بنجاح كبير حققه برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، بزعامة مديره التنفيذي القدير ، في تنفيذ وتنسيق أنشطة الامم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات . ومن بين الإنجازات البارزة ، إقامة مصرف للبيانات عن حركة المواد الواردة في الجدولين الاول والثاني من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وغيرها من المواد المستعملة في صناعة المخدرات بشكل غير مشروع ، واتفاق أبرم مع البنك الدولي يتعهد فيه البنك بأن يأخذ في اعتباره على النحو الواجب مشكلة المخدرات في أكثر البلدان تضررا ، عند وضعه لخطط التكيف الهيكلي وعمليات الاستثمار . وينبغي للجمعية العامة أن تعزز تلك الجهود بأن تعتمد في دورتها السابعة والاربعين قرارا يمنح برنامج المراقبة الدولية للمخدرات نهائيا مركز الهيئة التي تتضمن هياكل الامم المتحدة الحالية لمراقبة المخدرات .

(السيد لونا ، بيرو)

٢٠ - ومضى قائلا إن الصورة العامة الحالية تدعو إلى الزيادة من التعاون الدولي في الحرب على المخدرات . وفي حين أن تقدما أحرز في مكافحة المخدرات على الصعيدين المحلي والإقليمي ، فإن التعاون الدولي لا يزال متأخرا . ولم يحقق برنامج العمل العالمي إلى حد الآن أهدافه الرئيسية ، ويبدو أن المجتمع الدولي يمر بمرحلة من التسيّب النسبي فيما يتعلق بمراقبة المخدرات . وعلى الدول أن تنشط جهودها من جديد . ومن الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة ، سياسات التنمية الريفية البديلة ، التي يجب أن تدعمها وكالات الأمم المتحدة التي لها أكبر قدر من الموارد المالية .

٢١ - واستطرد قائلا إن من الحيوي ايجاد حل شامل دائم لمشكلة المخدرات ، باستعمال الطاقات الهائلة التي حررها انتهاء الحرب الباردة . ولا يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين أن تثبت إلا إذا صاحبتها جهود موازية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، بما في ذلك مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وعواقبهما البعيدة المدى . ويجب الاعتراف أيضا بأن ايجاد حل دائم لمشكلة الاتجار بالمخدرات لا يمكن أن يكون إلا عن طريق عمل دولي متضافر يأخذ في الحسبان احترام السيادة الدولية . ولهذه الأسباب فإن وفده يؤيد مقترح المكسيك بدعوة دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين إلى الانعقاد في ربيع ١٩٩٣ ، لتقييم التعاون الدولي في ميدان مكافحة المخدرات .

٢٢ - وأردف قائلا إن بيرو اشتركت بنشاط في جهود مكافحة المخدرات . وقد بدأت مفاوضات مع حكومات أخرى معنية لتنسيق جهود مكافحة المخدرات . وصدقت في عام ١٩٩٢ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، وسنت تشريعات خاصة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بمراقبة السلائف وفقا للمادة ١٢ من الاتفاقية . وفي آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وافقت بيرو مع خمسة بلدان أمريكية لاتينية أخرى على اتخاذ تدابير اضافية للحد من الاتجار بالمخدرات ، عن طريق تحسين مراقبة الطائرات والمهابط ، وتعزيز التعاون بين خدمات الجمارك والخطوط الجوية التجارية ، وتنسيق منع استعمال المخدرات عن طريق برامج للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل . ووقعت مؤخرا اتفاقات فردية مع المملكة المتحدة بشأن التعاون القضائي ومنع غسل الأموال .

٢٣ - ومضى قائلا إن الأحداث التي جدت في السنتين الماضيتين ، بما في ذلك انهيار

(السيد لونا ، بيرو)

نظام سياسي عملاق ، وإعادة التشكيل الجاري في الامم المتحدة وتعيين أمين عام جديد ، أمور قد توحي خطأ بأن المجتمع الدولي فقد الاهتمام بمشكلة المخدرات . بيد أن شدة المشكلة ومعدل نموها الذي يدعو إلى الذعر ، وأثرها على جميع جوانب المجتمع الاخرى يجعلها تستحق الأولوية أكثر من أي وقت مضى .

٢٤ - السيد ستريبجشك (بولندا) : قال إنه لا توجد دولة محصنة من خطر المخدرات المنتشر ومن عواقبها المدمرة بالنسبة للمجتمع . ومع زيادة إساءة استعمال المخدرات ، فإن آفاق المستقبل تظل قاتمة بالنسبة للبلدان المنتجة والمستهلكة وبلدان العبور على حد سواء . ونظرا لطابع المشكلة العالمي ، فإن دور الامم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية هو دور أساسي بشكل واضح . وقد اعترف المجتمع الدولي مبكرا بوجود الخطر باعتماده لثلاث اتفاقيات للامم المتحدة عن الموضوع ، وتعزز في كفاحه ضد المخدرات بإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وكان تنسيق المهام المعيارية والانشطة التنفيذية في أمانة وحيدة خطوة هامة .

٢٥ - ومضى قائلا إنه خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجنة المخدرات ، أعربت بولندا عن ثقتها الكاملة في أنشطة البرنامج . وهي ترى أنه سيجري التغلب قريبا على الصعوبات الحالية . وهي تساند استقلالية المدير التنفيذي في المسائل المتعلقة بالميزنة وإدارة الموظفين . وفيما يتعلق بأولويات برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، قال ممثل بولندا إن وفده يولي للحد من عرض المخدرات ومن الطلب عليها أهمية متساوية . وهو يؤمن أيضا بالرأي الداعي إلى اسراع أكبر عدد ممكن من الدول بالتصديق على جميع الاتفاقات المتعلقة بمراقبة المخدرات . وكمتابعة لتصديق بولندا في عام ١٩٨٩ على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، يقوم البلد بإدخال التعديلات اللازمة في نظامه القانوني .

٢٦ - واستطرد قائلا إن بولندا تساند برامج التدريب على إنفاذ القانون التي ستقدم بمساعدة برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، لا سيما مشروع المختبر المقترح لبلدان ما يسمى بطريق البلقان . وينبغي إيلاء اهتمام مماثل لإساءة استعمال المخدرات والعلاج والتأهيل . كما ينبغي للبرنامج أن يكون مصدر خبرة والهام للاعمال الدولية وأن يقوم بأنشطة تنفيذية بالتعاون مع هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة ومع

(السيد ستريجشك ، بولندا)

منظمات دولية . ولذلك فإن وفده يرحب بترتيبات التعاون الوثيق بين لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والقضاء الجنائي . وينبغي للبرنامج أن يقدم أساسا إلى لجنة المخدرات تقريرا سنويا موحدا عن الحالة المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء العالم . وبالاضافة إلى ذلك ، ينبغي الاستمرار في استكشاف المفاهيم الهامة الواردة في الوثيقة A/47/471 المتعلقة بالحوار مع البنك الدولي حول "مبادلة الديون بالمخدرات" .

٢٧ - وأردف قائلا إن بولندا أوقفت نمو إساءة استعمال الأفيون ، فإن الحالة ليست مرضية بالمرة : فقد أدى استعمال مستخرجات الخشخاش وريديا ، مثلا ، إلى انتشار الاصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف مسيئي استعمال المخدرات . وتحقق مؤخرا بعض النجاح في مواجهة مشكلة الحد من زراعة الخشخاش دون اللجوء إلى منع انتاج حبوب الخشخاش محليا منعا قانونيا . وبالاضافة إلى ذلك ، تجري الاستعاضة عن نباتات الخشخاش العادية بنوع من النباتات القليلة المورفين التي لا تصلح لأغراض المخدرات . وسوف يسر بلده أن يفيد الآخرين بخبرته في هذا المجال . وهناك مشكلة أخرى تتعلق بإساءة استعمال المراهقين خاصة للمحلولات المتبخرة ، التي لا تشملها المعاهدات الدولية . ولذلك فإن وفده يرى أن المسألة تستحق اهتمام برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . ويمكن لمحتوى المناقشة التي أجراها مؤخرا فريق اللجنة بشأن موضوع مكافحة المخدرات أن يكون أساسا هاما لأعمال البرنامج في المستقبل .

٢٨ - السيد رايشيف (بلغاريا) : قال إن التحدي العالمي الذي يمثله انتشار مشكلة المخدرات يتطلب ردا دوليا حازما وموحدا ، لأن مكافحة استعمال إساءة المخدرات والاتجار غير المشروع بها تمثل جزء لا يتجزأ من تحقيق تنمية مستدامة واستقرار شامل . وقال إن وفده مستعد لتقديم مساعدته النشطة في هذا الكفاح ولتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، الذي أثبت بالفعل قدرته كأداة لتجنب الخطر الذي تمثلة اساءة استعمال المخدرات على المجتمع والجرائم المتصلة بالمخدرات . ويؤيد وفده النهج الذي يسلكه البرنامج لأنه يتناول انتاج المخدرات والاتجار بها واساءة استعمالها بشكل غير مشروع ككل مترابط الأجزاء ، وهو يدعم ميزانيته المقترحة . وأعرب أيضا عن رضاه بالدور الجديد للجنة المخدرات ، التي اعتمدت مقررات هامة لتعزيز ذلك الدور .

(السيد رايشيف ، بلغاريا)

٢٩ - ومضى قائلا وبالنسبة لبلغاريا ، لا تمثل اساءة استعمال المخدرات بعد مشكلة طبية واجتماعية هامة ، ولكن التغيرات السياسية والاقتصادية الجارية جعلت من بلغاريا هدفا للمتجرين بالمخدرات . وفي هذا الصدد ، فإن وفده يود التشديد على أن السلطات البلغارية والشعب البلغاري مدركون تماما للنتائج الممكنة بالنسبة للبلد وللعالم بأسره على حد سواء . ورغم الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها حكومته ، فهي تتخذ جميع التدابير الممكنة لتفادي ذلك الخطر . وأثنى الممثل على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لاستجابته لحاجة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الملحة الى تعزيز قدرتها على القيام بذلك .

٣٠ - واستطرد قائلا إنه يرى أن التصدي للمشكلة الرئيسية ، المتمثلة في اساءة استعمال المخدرات والإجرام المتصل بالمخدرات والناتج عن الزيادة من حرية حركة الاشخاص والسلع ، وانهاء الاحتكار والتحويل الى القطاع الخاص في مجالات الصناعة الصيدلية ، يتطلب أن يقترن توزيع العقاقير الطبية والعمل المصرفي بمراقبة ادارية أشد لصنع المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها واستعمالها غير المشروع ، امتثالا للاتفاقيات ذات الصلة . ولذلك الغرض ، نفذت السلطات البلغارية بالفعل بعض التدابير وهي تواصل دراستها الدقيقة للتشريعات الحالية لجعلها تتمشى مع المتطلبات الجديدة . ورغم القيود المالية ، تواصل تلك السلطات تخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الاتجار العابر بالمخدرات ، وحققت زيادة مماثلة في عدد حالات اعتراضها بنجاح .

٣١ - وأردف قائلا ونظرا لما للاتجار بالمخدرات من طابع عالمي ، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشدد اهتمامه على وصلات العبور النشطة . وبما أن بلغاريا موجودة على ما يسمى بطريق البلقان ، فهي تقدر حق قدرها الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتعزيز العمليات الرامية الى وقف الاتجار غير المشروع على ذلك الطريق ، كما تقدر الدعم الذي يقدمه عدد من الدول المانحة والرامي الى الزيادة من قدرة بلغاريا نفسها على مكافحة ذلك الاتجار . وشدد المتكلم في ختام كلامه على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي صدقت عليها بلغاريا مؤخرا .

٣٣ - السيد يو أي لين (ميانمار) : قال إنه يوجد حاليا توافق متنام للآراء على أنه لا يمكن لأي بلد أن يعزل نفسه عن العواقب الوخيمة لاساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي شدد عليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٩٠ للنظر في الموضوع . وتود ميانمار ، وهي ترحب بتوافق الآراء هذا ، أن تؤكد من جديد أن الاستجابة الدولية المنسقة اللازمة لعكس هذا الاتجاه ينبغي أن تجري بشكل يمتثل تماما لمبادئ القانون الدولي ، لا سيما احترام السيادة والسلامة الاقليمية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية . وقد ورد ذلك التحذير في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، لعام ١٩٨٨ ، وفي قرار الجمعية العامة ١/٤٦ .

٣٣ - ومضى قائلا ومن المشجع ملاحظة أن الامم المتحدة اتخذت خطوات لتعزيز قدرتها على تناول مشكلة اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وقال المتكلم إن وفده واثق من أن برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، الذي يقوم بالفعل بعمل يستحق الثناء ، سوف يكون قادرا على الاستجابة بفاعلية أكبر بعد توحيد وحدات مراقبة العقاقير الثلاث الموجودة توحيدا اداريا . بيد أن تلك الفعالية سوف تتوقف أساسا على استمرار الدعم من جميع الدول . وميانمار ، من جهتها ، تتعهد بتقديم دعمها الكامل .

٣٤ - واستطرد قائلا إن معالجة تفاقم مشكلة المخدرات في السنوات الاخيرة ، والتصدي لما تمثله من خطر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، تتطلب السعي الى تنفيذ برامج متواصلة ترمي الى الحد تدريجيا من محاصيل المخدرات ثم القضاء عليها ، في نفس الوقت الذي تبذل فيه جهود جدية للحد من الطلب غير المشروع ، وهو شرط مسبق للنجاح ، في نهاية الامر ، في مراقبة الابعاد الاخرى لمعادلة المخدرات .

٣٥ - وأردف قائلا إن بلده يتبع نهجا متعدد الوجوه والقطاعات في معالجة مشكلة المخدرات . وبعد أن أورد أمثلة على التقدم الكبير المحرز نتيجة للحملة المتعلقة بالمخدرات ، قال إن هذه الجهود توضح اسهام بلده المتواصل في الكفاح ضد خطر المخدرات . وسوف يكون لكبار المسؤولين الاجانب الذين سيؤدون قريبا زيارة الى ميانمار فرصة الاطلاع عن كثب على تلك الجهود .

٣٦ - ومضى قائلا إن مشكلة اساءة استعمال المخدرات في ميانمار مرتبطة بمشكلة الارهاب ولا يمكن النظر اليها بمعزل عن الحاجة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في

(السيد يو أي لين ، ميانمار)

المناطق الحدودية . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، بدأت حكومة ميانمار برامج انمائية في تلك المناطق ، وشددت على بناء الهياكل الاساسية ، والتخفيف من الفقر ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . وسيمثل تقديم أسباب رزق بديلة لشعب المنطقة حافزا يبعدهم عن زراعة الخشخاش . وأنشأت ميانمار وزارة جديدة لتنمية المناطق الحدودية ، وهي واثقة من أن البرامج التي يجري تنفيذها ستسهم في القضاء على اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٣٧ - واستطرد قائلا إنه مما يبعث على الرضا ملاحظة التعاون بين حكومته وعدد من وكالات الامم المتحدة التي قدمت مساعدة مالية وتقنية إلى برامج ميانمار لمراقبة المخدرات . واتخذت حكومته خطوات حاسمة لتعزيز ودعم الجهود دون الاقليمية لمراقبة المخدرات . فقد قامت ، مثلا ، بتوقيع اتفاقات مع الصين وتايلند ترمي إلى القضاء على زراعة خشخاش الافيون والحد من الاتجار بالمخدرات في المناطق الحدودية . وهي تتوقع إبرام اتفاق مماثل مع لاو في المستقبل القريب . وواضح أن هذه الاتفاقات ترمي إلى مواجهة مشاكل إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها بشكل غير مشروع ، والى الحد من توافر المخدرات غير المشروعة على الاسواق الدولية . وتسعى ميانمار أيضا إلى وضع ترتيبات مماثلة مع بنغلاديش والهند .

٣٨ - السيد كاسوليديس (قبرص) : قال إنه ينبغي إيجاد موارد مالية كافية لمعالجة مشكلة المخدرات ، إما عن طريق إعادة تخصيص الموارد من الميزانية العادية أو عن طريق التبرعات . ولذلك ينبغي تطوير وتنفيذ أفكار ابتكارية مثل "بُعد المخدرات" في التمويل من البنك الدولي ومفهوم "مبادلة الديون بالمخدرات" . وهناك أيضا حاجة إلى تكثيف الجهود للتشجيع على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة المخدرات والاتجار بها ، وتنفيذ تلك الصكوك .

٣٩ - ومضى قائلا إنه رغم أن قبرص موجودة على مفترق طرق اتجار واسع النطاق بالمخدرات ، فإن البلد نفسه لا يواجه إلى حد الآن مشكلة خطيرة فيما يتصل بالمخدرات . ويستعمل المتجرون بالمخدرات شركات لا إقليمية وشبكات البلد الاتصالية والمصرفية العالية الكفاءة . وبسبب الحالة الناتجة عن غزو عام ١٩٧٤ واستمرار احتلال جزء كبير من البلد ، مُنعت الحكومة من ممارسة ولايتها على ٣٧ في المائة من إقليمها ، فنشأت بذلك ظروف مثلى للاتجار بالمخدرات عن طريق الموانئ والمطارات التي

(السيد كاسوليديس ، قبرص)

لا تسيطر عليها الحكومة الشرعية . ومعظم المخدرات المستهلكة في قبرص مهرّبة من بلدان مجاورة أو من الجزء المحتل من قبرص . ووعيا منها بالخطر الذي تمثله إساءة استعمال العقاقير والاتجار بها ، اتخذت حكومته عددا من تدابير مكافحة المخدرات استنادا إلى تعاون دولي فعال . وتتعاون قبرص عن كثب مع مختلف هيئات الامم المتحدة لمكافحة المخدرات ومع مجلس أوروبا في هذا الميدان . وعلى الصعيد المحلي ، تعمل قبرص مع الشرطة الدولية "انتربول" وغيرها من الوكالات في معالجة حالات الاتجار الدولي بالمخدرات . ويوجد في قبرص بشكل دائم خمسة عشر موظف اتصال من مختلف البلدان . وقد قامت قوة الشرطة مؤخرا بترقية معداتها لاكتشاف واعتقال مهربي المخدرات ، وبدأت مراقبة الموانئ والمطارات مراقبة صارمة .

٤٠ - واستطرد قائلا إن حكومته تولي أهمية قصوى إلى تكثيف تبادل المعلومات لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وقد عززت قوات الشرطة الوطنية فرقتها المدربة خصيصا لمكافحة المخدرات ويكفل تحسين المعدات وجمع البيانات تحقيق نجاح أكبر في مكافحة المخدرات .

٤١ - وأردف قائلا إن سياسة بلده في مجال مكافحة المخدرات صُممت بشكل ينسق أنشطة الوكالات الحكومية والقطاع الخاص عن طريق اللجنة الوطنية لمنع إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها . وتسعى الحكومة في الوقت نفسه إلى وضع برامج وقائية تستند إلى التعليم وتعميم المعلومات لزيادة الوعي بالمشكلة على جميع الاصعدة واستعمال هيكل الاسرة القوي لمنع إساءة استعمال المخدرات . وتقدم اللجنة الوطنية للمعلومات النصح والمشورة فيما يتعلق بالمخدرات كجزء من الاستراتيجية الوقائية ، ويتمثل الهدف الرئيسي في مجال العلاج في إنشاء مركز خاص لمعالجة التسمم . وصُممت تدابير التأهيل لإعادة إدماج مسيئي استعمال المخدرات في المجتمع ، وتقديم تدريب مهني إلى المدمنين السابقين . وأخيرا ، فإنه ليس لقبرص ، مثلها مثل جميع البلدان الصغيرة ، ما يكفي من الموارد لمكافحة الاتجار بالمخدرات مكافحة فعالة وهي ترحب بالمساعدات الخارجية .

٤٢ - السيد شودوري (بنغلاديش) : أعرب عن مساندته للأنشطة التي وصفها تقرير الامين العام بشأن المخدرات (A/47/471) وعن أمله في أن تتوصل الإجراءات المتضافرة لمكافحة المخدرات على الاصعدة الوطني والإقليمي والدولي . بيد أنه ينبغي تقديم المزيد من المعلومات عن "بُعد المخدرات" الذي سيدرج في عمليات الإقراض من المؤسسات المالية الدولية وما ينبغي لهذا الابتكار أن يزيد من الشروط التي بلغت بالفعل عددا مفرطا .

(السيد شودوري ، بنغلاديش)

٤٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي معالجة أسباب إساءة استعمال العقاقير ، بما في ذلك البطالة والفقر ، والقضاء عليها عن طريق نهج منسق . وفي حين أن حالة استعمال المخدرات في بنغلاديش لم تبلغ أبعادا تدعو إلى الذعر ، فإن الحكومة واعية بالخطر الممكن وملتزمة بمنعه من التحول إلى خطر محدق . وقد وقعت بنغلاديش الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات ، وتمنع تشريعاتها منعا باتا إنتاج المخدرات وتجهيزها ونقلها وشراؤها وبيعها واستعمالها . وأنشئت إدارة مراقبة المخدرات لتكون مركز تنسيق لجميع أنشطة مكافحة المخدرات في البلد . ويُدرَّب مفتشو الجمارك تدريبا خاصا على اكتشاف المخدرات . وتجري تعبئة الدعم الجماهيري لتدابير مكافحة المخدرات عن طريق أنشطة العلاقات العامة .

٤٤ - وأردف قائلا إنه يجري التشديد على علاج مسيئي استعمال المخدرات وإعادة تأهيلهم ، وعلى إعادة إدماج المدمنين السابقين في المجتمع عن طريق برامج خاصة . ووُضعت بالتعاون مع المانحين ومع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، خطة رئيسية تدوم خمس سنوات تشدد على إنفاذ القانون وعلى العلاج والتأهيل وعلى التثقيف والإعلام الوقائيين . وتساند بنغلاديش بحماس نهجا إقليميا لمكافحة الإتجار بالمخدرات داخل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي . وقال ممثل بنغلاديش في ختام كلامه إن بلده يشدد على الحاجة إلى العمل الدولي المتضافر ، ويلتزم بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي .

٤٥ - السيدة سياهرودين (اندونيسيا) : قالت إنه ليس للبلدان النامية الموارد المالية الكافية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات وتنفيذ برامج العلاج ، ولذلك يجب أن يقوم أي نهج ناجح لعلاج مشكلة المخدرات من جميع جوانبها على التعاون الدولي . ويجب أن يكون هناك التزام رفيع المستوى لفائدة البرامج الفعالة والعمل المتضافر استنادا إلى المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة استعمال المخدرات .

٤٦ - ومضت قائلة إن اجتماع القمة لبلدان عدم الانحياز ، الذي عُقد مؤخرا في جاكرتا ، أعرب عن القلق العميق بسبب ما يهدد المجتمع بسبب إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، ورحب بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبالتدابير التي اتخذت لتحسين دور لجنة المخدرات بوصفها الهيئة الرئيسية لرسم السياسات في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل مكافحة المخدرات .

(السيدة سياهرودين ، اندونيسيا)

٤٧ - وأردفت قائلة إن البلدان النامية تحتاج إلى موارد ومساعدة تقنية إضافية لتعزيز نظمها في ميدان القضاء الجنائي وبرامجها لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي اجتماع القمة الاخير وفيما يتصل بالإطار القانوني لانشطة مكافحة المخدرات ، أعربت بلدان عدم الانحياز من جديد عن دعمها لمبادئ السيادة الدولية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولمبادئ القانون الدولي الراسخة . ولذلك ينبغي لجميع الدول أن تصدق على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٤٨ - واستطردت قائلة إن الحد من الطلب على المخدرات وتعزيز اقتصادات الدول النامية من الشروط المسبقة لتحقيق نتائج إيجابية دائمة في الحرب على المخدرات . ولن ينجح في هذا المجال سوى عمل دولي متضافر موجه إلى التخفيف من الفقر ، وإعادة تأهيل مسيئي استعمال المخدرات والزيادة من المساعدة الإنمائية .

٤٩ - وأردفت قائلة ومن المشجع ملاحظة أن النهج الذي اتبعه برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات متناسق مع قرار الجمعية العامة ١٠٣/٤٦ ، الذي يشدد على الصلة بين الاتجار بالمخدرات والاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان المتضررة . وسوف تسعى بلدان عدم الانحياز إلى كفالة تنفيذ ذلك القرار .

٥٠ - ومضت قائلة ومن شأن إجراء حوار مثمر بين برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من الوكالات مثل برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة الاغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمصارف والمؤسسات الانمائية الإقليمية أن يُعزز فعالية برنامج مكافحة المخدرات ويكفل أقصى قدر ممكن من استخدام الموارد ، نظرا لمحدودية الميزانيات المتاحة للوكالات التي تتولى المسؤولية الاولية في مكافحة المخدرات . وأعربت ممثلة اندونيسيا في ختام كلامها عن أملها في أن تسمح إعادة تشكيل الامم المتحدة بوضع ترتيبات البرنامج الدولية في شكلها النهائي .

٥١ - السيد أولياء (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن الموارد البشرية والمالية الهائلة ، التي ينبغي توجيهها بشكل عاجل نحو التنمية ، تنفق ، بدلا من ذلك ، للتخفيف من النتائج المدمرة التي يحدثها إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين . وقد كانت للزيادة الكبيرة في إساءة استعمال المخدرات في العالم آثار سيئة على استقرار الدول ، وتسببت ، أحيانا كثيرة ، في التأخر الثقافي والاضطراب الاجتماعي والانهيار الاقتصادي .

(السيد أولياء ، جمهورية
إيـــران الإسلاميـــة)

٥٢ - وأردف قائلا ولا يمكن أن تكون استراتيجيات مكافحة المخدرات فعّالـــة دون أن تكون لها صورة واضحة عن خفايا ظاهرة إساءة استعمال المخدرات . وإساءة استعمـــال المخدرات لا يعود فقط إلى سعي شبكات الاتجار بالمخدرات إلى الكسب بل وأيضا إلى ضعـف السلطات الحكومية النسبي في مجال مكافحة المخدرات . وعلى الصعيد الدولي ، اتخـــذت الامم المتحدة عددا من التدابير لمعالجة المشكلة ، بما في ذلك وضع ثلاث اتفاقيات عـن المخدرات ، واعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي في دورة الجمعية العامـــة الاستثنائية السابعة عشرة ، وإعلان عقد الامم المتحدة لمكافحة إساءة استعمـــال المخدرات ، وإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . بيد أن نجـــاح هذه التدابير يتطلب مساهمة من جميع البلدان في الجهود المشتركة .

٥٣ - ومضى قائلا إن القضاء تماما على زراعة الخشخاش ، بعد الثورة الاسلامية فـــي ايران مباشرة ، والتدابير المضادة القاسية التي اعتمدتها الحكومة لمكافحة تدفـــق المخدرات الى البلد ، أدت الى انخفاض كبير في توافر الخشخاش والهيروين المصنع وعـن زيادة كبيرة في أسعار المخدرات في ايران . وقد أحدث تطبيق برامج تأهيل مختلفـــة تخفيضا كبيرا في عدد المدمنين . وبالرغم من هذه الجهود لا تزال هناك كميات كبيـــرة من الأفيون الخام والهيروين والمورفين المصنعين تدخل ايران في طريقها الى أوروبا .

٥٤ - وأردف قائلا إن أثر مشكلة عبور المخدرات المدمر على الشعوب والدول الواقعـــة على طرق العبور يضع مسؤولية انسانية هائلة على عاتق حكومة ايران لتمنع دخـــول المخدرات بلدها . ورغم الطلبات المتواصلة التي يفرضها عليها برنامج اعادة التعمير الوطني ، فقد بدأت ايران حملة مكلفة جدا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخـــدرات بسن تدابير زجرية وأمنية قاسية على حدودها .

٥٥ - واستطرد قائلا إن الموارد البشرية والمالية التي تخصصها ايران لمكافحة عبـور المخدرات تحمي الدول الواقعة على طرق العبور ، لا سيما الدول الاوروبية ، من تدفـــق كميات كبيرة من المخدرات اليها . بيد أنه ينبغي لمسؤولية مكافحة تدفق المخـــدرات الى ايران أن تشترك فيها جميع البلدان المعنية . ورغم اعتراف برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات/الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمنظمة الدوليـــة للشرطة الجنائية بنجاح ايران في الحد من عبور المخدرات ، فإن ما أنجزته ايـــران

(السيد أولياء ، جمهورية
إيـــران الإسلاميـــة)

لم يتلق استجابة كافية . ومثلما هو الحال مع المشاكل الاجتماعية الاخرى ، فإن خطـر المخدرات لن يزول إلا عندما تتغلب المصالح الجماعية على الاهواء السياسية .

٥٦ - وأردف قائلا إن وفده يرحب بالبرنامج المشترك الذي بدأه برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في المناطق الحدودية لافغانستان وايران وباكستـان ، والذي صمم لتعزيز جهود التعاون دون الاقليمي في مكافحة الاتجار غير المشـروع بالمخدرات في تلك المنطقة . وسوف يلعب تعزيز هذا التعاون عبر الحدود دورا حاسمـا في مكافحة تهريب المخدرات بطريقة غير مشروعة من جنوب غربي آسيا الى أوروبا . وقـد أكد وفده مرارا أن تنفيذ البرنامج المشترك في جنوب غربي آسيا بنجاح وثيق الارتبـاط بدرجة المساعدة التقنية والمالية المقدمة الى البلدان المجاورة لإيران للقضـاء تماما على زراعة الخشخاش غير المشروعة ولاستبدال المحاصيل . ولذلك فإن الوفد يرحـب بتقرير الامين العام الذي يفيد بأن تنفيذ برامج التنمية الريفية واستبدال المحاصيـل في أفغانستان وباكستان تواصل في النصف الثاني من عام ١٩٩١ بمساعدة من البرنامـج . ويتطلب القضاء على الزراعة غير المشروعة في هذين البلدين اجراءات دولية عاجلـة ، وينبغي معالجتها على النحو المناسب في الخطة الخمسية للبرنامج .

٥٧ - ومضى قائلا إن حكومته تعترف بالاثر الحيوي الذي تحدثه الاستراتيجيـات دون الاقليمية والاتفاقات الثنائية في القضاء على آفة المخدرات في المنطقة . ويمكـن تعزيز هذا التعاون بإقامة اتصال مباشر بين الحكومات المركزية والسلطات المحلية فـي المقاطعات الحدودية . وقد اعلم المدير التنفيذي للبرنامج اللجنة بالمشـاورة التقنية التي نظمت في اسلام آباد لتقييم زراعة الخشخاش غير المشروعة في جنوب غـرب آسيا والقضاء عليها تماما . والوفد الايراني يتطلع الى استمرار هذه المشاورات بغية التوصل الى وضع مجموعة من الانظمة تحكم أنشطة مكافحة المخدرات .

٥٨ - واستطرد قائلا إن ردا على دعوة الحكومة الايرانية ، قررت لجنة المخـدرات أن تعقد في طهران اجتماعا على الصعيد الوزاري خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنـة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقيـن الادنى والاوسط . وقد اعتمد المؤتمر اعلان طهران ، الذي تضمن عددا من الاستنتاجـات المتعلقة بمسائل مثل القضاء على الزراعة غير المشروعة ، وقمع الاتجـار ،

(السيد أولياء ، جمهورية
إيـــران الإسلاميـــة)

والمصادرة ، ومراقبة السلائف والمواد الكيميائية الرئيسية ، والحد من الطلب . واقترح المؤتمر في اعلانه أن يوصي بإنشاء مكتب اقليمي لبرنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ليكفل تنفيذ البرنامج بسهولة ورصده بفعالية . وأثنى الاعلان أيضا على الجهود التي يبذلها البرنامج لكفالة قيام البلدان المانحة بدور رئيسي في أنشطة البرنامج .

٥٩ - السيدة بانغورا (غينيا) : قالت إن انتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع واستهلاكها لا يهدد التنمية الاقتصادية والاستقرار في جميع البلدان فقط بتعريض الشباب للخطر ، بل يسهم أيضا في انتشار وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب عن طريق استهلاك المخدرات وريديا أو عضليا ، وهو ما يحدث غالبا في ظروف تفتقر للنظافة الشخصية .

٦٠ - واستطردت قائلة إنه في مكافحة اساءة استعمال العقاقير والاتجار بها ، يجب استعمال نهج متعدد الاختصاصات ، إذ ثبت أن الأساليب التقليدية المتمثلة في مراقبة الشرطة وتدمير مزارع نباتات المؤثرات العقلية غير فعالة . وفي العديد من البلدان النامية ، يغامر الفلاحون بحياتهم لزرع محاصيل نباتات المؤثرات العقلية سعيا الى الكسب الوفير . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج المشكلة من جذورها بتشجيع زراعة المحاصيل الاساسية في البلدان النامية وبتقديم مساعدة تقنية ومالية وتعاونا دوليا الى البرامج الانمائية .

٦١ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، في عام ١٩٩١ ، الذي سيسهم في تعزيز أساس التعاون الدولي في مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات . ويساند وفدها النداء الموجه الى المجتمع الدولي لينفذ بحزم التدابير المشتركة الرامية الى التقليل من الانتاج والطلب غير المشروعين ، وتبادل المعلومات سعيا الى تفكيك شبكات الاتجار ، وتعزيز آليات وقف غسل أموال المخدرات ، وتقديم مساعدة واسعة النطاق الى برامج التنمية الريفية لتمكين منتجي المخدرات من كسب عيشهم من أنشطة مشروعة وتعزيز الانشطة الاقتصادية البديلة بأسعار مربحة .

(السيدة بانغورا ، غينيا)

٦٣ - وأردفت قائلة إنه في مجال التشريعات الدولية ، كمّلت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية عام ١٩٧١ للمؤثرات العقلية . وتعكس هذه الصكوك القانونية الجهود الدولية الحاسمة الرامية الى تعزيز الحرب التي يخوضها المجتمع الدولي على اساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وسوف يعزز الامتثال لهذه الاتفاقيات التعاون الدولي اللازم للحد من انتاج المخدرات والطلب عليها غير المشروعين ، والقضاء عليهما في نهاية الامر ، ويدفع السكان الريفيين الى الاشتراك في الحرب على المخدرات .

٦٣ - وأردفت قائلة إن الحكومة الغينية أنشأت لجنة متعددة الاختصاصات مكلفة بتنسيق الانشطة واقتراح التدابير لمكافحة اساءة استعمال المخدرات . وتنوي اللجنة أن تستعمل وسائط الاعلام لتثقيف السكان بشرور اساءة استعمال المخدرات وللعمل على معالجة المدمنين على المخدرات وتأهيلهم اجتماعيا .

٦٤ - ومضت قائلة إنه بما أن الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات عنصر رئيسي في قوة المتجرين بها ، فإن الانتصار في الحرب على المخدرات يحتاج ليس فقط الى ارادة سياسية من جانب الدول وانما أيضا الى مساعدة تقنية ومالية ثنائية ومتعددة الاطراف . ولذلك فإن وفدها يساند اتخاذ تدابير لمراقبة الاصول المالية للمتجرين بالمخدرات ويؤيد اعتبار غسل أموال المخدرات جريمة دولية .

٦٥ - واستطردت قائلة إنه قد حان الوقت ليحدد المجتمع الدولي ، عن طريق برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، الاولويات في تكثيف الكفاح . ووفدها يرحب بانشطة هيئات منظومة الامم المتحدة ووكالاتها ، التي تقدم المساعدة الى البرنامج ، وهو واثق من أن جهودها المشتركة وتعزيز التعاون الدولي سيسمحان بتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها .

٦٦ - السيدة كابارد (الهند) : قالت إن الهند أصبحت طريق عبور للمخدرات ولذلك فهي شديدة القلق بسبب تزايد الخطر الذي تمثله اساءة استعمال المخدرات والمشاكل المتصلة بها ، مثل انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب بسرعة والارهاب المتصل بالمخدرات .

(السيدة كابارد ، الهند)

٦٧ - ومضت قائلة إن الهند منتج تقليدي للافيون المشروع تحت مراقبة صارمة لا تسمح بتسرب ذي شأن للافيون لاغراض غير مرخص لها . وبالفعل فإن النظام الهندي اعتمدته الهيئة الدولية للمخدرات نموذجا ، وقد استعمل لوضع المادة ٢٣ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ . ولم يبلغ الى علم الحكومة أية عملية ذات شأن لزراعة خشخاش الافيون بطريقة غير مشروعة في الهند .

٦٨ - واستطردت قائلة إنه خلال النقص الذي حصل في جميع أنحاء العالم من مادة الافيون الخام في السبعينات ، زادت الهند من انتاج الافيون بطلب صريح من المجتمع الدولي . وبعد أن انخفض الطلب ، خفض تدريجيا عدد مزارعي الافيون وخفضت مساحة زراعته . وخُفض سعر الافيون عند التصدير أيضا الى أقل من نصف سعره في السبعينات .

٦٩ - وأردف قائلا إن الهند تواجه اليوم خطرا يسببه تدفق الهيروين عبر حدودها الشمالية الغربية والشمالية الشرقية ، ومعظمه موجه الى أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . وأسفرت التدابير الصارمة التي اتخذت ضد المتجرين بالمخدرات ، بما في ذلك تكثيف المراقبة على الحدود البرية والمطارات الدولية ، عن حجز كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة . وقامت سلطات انفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات أيضا بعمليات ضد مختبرات تجهيز المواد الخام التي تحول الافيون الى هيروين ، وفككت عدة شبكات مخدرات . ونتيجة لما وضعته الهند من تدابير انفاذ القوانين ومن عقوبات قاسية ، أصبح المتجرون بالمخدرات يستعملون حاليا طرق أخرى للوصول الى الاسواق الغربية .

٧٠ - ومضت قائلة إن الهند تتعاون عن كثب مع حكومات الولايات المتحدة وبلدان أخرى ليس فقط في مراقبة انتاج المخدرات غير المشروعة وتهديدها ، وانما أيضا في مراقبة التشعبات المالية غير القانونية للانشطة المتصلة بالمخدرات . وبالفعل فإن الهند مستعدة للعمل مع حكومات أجنبية في جميع جوانب الجرائم المتعلقة بالمخدرات . وهي تؤيد أيضا وضع قوانين محلية ودولية صارمة للوقوف في وجه انتشار خطر المخدرات . بيد أن سهولة الوصول الى السلائف وكذلك زيادة غسل الاموال تمثلان عائقين كبيرين أمام التعاون الدولي الفعّال .

٧١ - وأردفت قائلة إن برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات قد وضع استراتيجية ثلاثية العناصر لإجراء بحوث عن أثر المخدرات غير المشروعة على الاقتصادات

(السيدة كابارد ، الهند)

الوطنية ، وتعزيز التعاون التقني لدعم أنشطة الاقراض التي يقوم بها البنك الدولي ، واعداد استراتيجية وخطط انمائية تأخذ في اعتبارها بعد المخدرات . وتعمل وكالات الامم المتحدة أيضا عن كثب مع بلدان آسيا الغربية ، بما فيها الهند ، التي ستستفيد من عنصر تخفيض الطلب في البرنامج ، وهو جزء من الاستراتيجية العالمية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات .

٧٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن خطر المخدرات أبعد من أن يكون تحت السيطرة الكاملة ، لانه كلما وضعت طريقة جديدة لمكافحة مخدر معين إلا وأصبحت في معظم الاحيان غير فعالة بسبب استبداله بمخدر آخر أو استبدال طريقة صنع المخدر بإدخال سليفة جديدة . وتتطلب إساءة استعمال المخدرات ، مثلها مثل المشاكل الاجتماعية العديدة في التسعينات ، عملا دوليا يتوقف على ارادة المجتمع الدولي الجماعية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥